

قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لك (2013-1998)

أ.م. د. فلاح خلف علي الربيعي*

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل المحددات الاقتصادية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، ومن أبرزها متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية والتوازن الخارجي، بهدف تقديم تصور مبدئي يمكن أن يساعد صانع القرار الاستثماري في التوصل إلى رسم خريطة للسياسات التي يمكن إتباعها لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد شحص البحث مجموعة المتغيرات ذات التأثير الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (عوامل الجذب) وجاءت بحسب الترتيب سعر الفائدة، عرض النقد، الاتفاق الحكومي، سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي، وحجم الائتمان، كما شحص المتغيرات ذات التأثير السلبي (عوامل الطرد) التي تمثل المحددات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاءت بحسب الترتيب، حالة عدم الاستقرار السياسي والفساد والمحددات القانونية والإدارية والمؤسسية، والتضخم، والعجز في الموازنة وفجوة الموارد الخارجية، والاكتشاف الاقتصادي، وحجم السوق.

Abstract

This research aims to measure and analyze the economic determinants facing foreign direct investment in Iraq, notably the macroeconomic variables, and variables of monetary and fiscal policy and external balance, in order to provide initial idea can help the investment decision maker to reach a map of the policies that can be followed to attract flows of direct foreign investment.

The research was diagnosed variables, which have a positive effect on foreign direct investment flows (attraction factors), which are according to their importance : the interest rate, money supply, government expenditures, exchange rate GDP, and credit size, as well as it was determined the variables, which have a negative impact, i.e., political unrest, corruption, legal, administrative and institutional restrictions, in addition

* عضو هيئة تدريس/كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

to the inflation, the budget deficit, external resources gap, economic exposure, and the size of the market.

□ المقدمة:

ما فتنت رغبة الشركات الدولية في دخول سوق العراق الواعدة، تصطمم بعدد من القيود والمحددات الناجمة عن ضعف أداء السياسات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن المتغيرات التي أفرزها تدهور الوضع السياسي والامنّي والمؤسسي، والبطء في إصدار التشريعات القانونية، فاستمرار تلك الظروف أدى إلى شيوع حالة من عدم اليقين، أسهمت في رفع التكاليف والمخاطر وانخفاض العوائد المتوقعة، وتحويل العراق إلى بيئة طاردة للاستثمار، دفعت الشركات الدولية إلى إعادة توجيه استثماراتها إلى الدول المجاورة.

مشكلة البحث:

تعود الى التأثير السلبي الذي تمارسه القيود والمحددات الاقتصادية والسياسية والامنية على النشاط الاقتصادي في العراق بوجه عام. ومن أجل توضيح الأبعاد الرئيسة لتلك المشكلة، سيركز البحث على الإجابة عن التساؤل الآتي: هل أن القيود والمحددات الاقتصادية والامنية والسياسية حالت دون دخول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث الى الحاجة الماسة الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، بعد أن أنهكت اقتصاده الحروب والعقوبات والاحتلال الأجنبي واستفحال ظاهرة الإرهاب. فمشاركة هذا النوع من الاستثمار في النشاط الاقتصادي، تعد جزءاً من متطلبات الإصلاح الاقتصادي، الذي يهدف الى توسيع مشاركة القطاع الخاص. وتحقيق التنوع الاقتصادي والتخفيف من الاعتماد على إيرادات النفط.

فرضية البحث:

تنص على أن " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العراق تتأثر بمجموعة من المحددات ذات الصلة بحالة الاستقرار الاقتصادي، كحالة النمو الاقتصادي وحجم السوق ومستوى التضخم ودرجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف وسعر الفائدة ، وحجم الائتمان

للقطاع الخاص ، والاستثمار المحلي، فضلا عن المحددات غير الاقتصادية، كالمحددات السياسية، والمؤسسية والقانونية والإدارية، التي تسهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها، كما تحدد عناصر الجذب والطرده لهذا النوع من الاستثمار في الاقتصاد المعني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة حجم تأثير المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية (السياسية، والمؤسسية والقانونية والإدارية) على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، لتقديم المقترحات، التي يمكن أن تساعد صانع القرار على رسم خريطة للسياسات الهادفة الى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث:

أستخدم البحث المنهج التحليلي في عرض المفاهيم والنظريات ذات الصلة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب المنهج التجريبي القياسي عند تقدير معاملات النماذج الخاصة بالمحددات الاقتصادية. وتم جمع البيانات عن المتغيرات موضوع البحث من النشرات الرسمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط ومن المؤسسات العربية والدولية

الإطار الزمني والمكاني:

يركز البحث على دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والمحددات المؤثرة عليها أثناء المدة (1998-2013)

محاوير البحث:

تضمن البحث ثلاثة محاور تناول الأول الإطار النظري والمفاهيم ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي، واستعرض الثاني تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العراق، وركز الثالث على التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.

أولاً، الإطار النظري لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار بشكل عام على أنه: مقدار الإضافة إلى رأس المال التي تتحقق من خلال الإتفاق على مكونات رأس المال الإنتاجي المباشر ومكونات رأس المال الفوقي الاجتماعي. (1) والاستثمار أنواع متعددة، فهناك الاستثمار الحقيقي والمالي، والاستثمار العام والخاص، والاستثمار المحلي والأجنبي وغيرها، وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فيعرف على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد، تعكس مصالح دائمة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تمتع ذلك المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ وقدرة على التحكم في الشركة المقيمة في البلد المضيف. (2) ويؤكد هذا المفهوم على شرط انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة للاستثمار المباشر، في الأنشطة أو الإنتاجية أو الزراعية أو الخدمية، أما بإنشاء مشروعات جديدة، أو زيادة رصيد الآلات والمعدات أو شراء الشركات المحلية. وبذلك يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح، وعمليات الاقتراض والإقراض بين المستثمر المباشر وفروع الشركات. فضلا عن التعاقد من الباطن وعقود الإدارة، وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة تسليم المفتاح، وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات، على أن ترتبط جميع هذه الأنشطة بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة المقيمة في البلد المضيف (3)

2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتبط القرار الاستثماري للشركات الدولية بمجموعة دوافع أهمها: (4)

أ-دافع الموارد: ويهتم بالاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام والقوى العاملة، والبنية التحتية.

ب-دافع السوق: ويسعى للوصول إلى الأسواق الجديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق القائمة. ويشكل كل من دافع الموارد ودافع السوق ما يعرف بمزايا الموقع، التي تجعل موقع البلد المختار أكثر جاذبية.

ج-دافع الكفاءة: ويتمثل في سعي الشركات للاستفادة من مراكز البحوث والتطوير والمهارات والمزايا الاستراتيجية الأخرى البشرية والتقنية والإنتاجية (5)

3. مناخ الاستثمار

يتضمن هذا المفهوم ثلاث فئات من المتغيرات، اقتصادية، ومؤسسية، أما الثالثة فتشمل البنية التحتية.⁽⁶⁾ ويرى البنك الدولي أن مناخ الاستثمار، يمثل مجموعة المزايا التي تسهم في صياغة الفرص والحوافز التي تسمح للشركات بالعمل في الدول المضيفة بطريقة منتجة، ويشمل السياسات الاقتصادية وسلوك الإدارة الحكومية، وحالة الأمن والاستقرار، ومدى توفر الحماية لحقوق الملكية، ومدى التقيد باللوائح والقوانين، ونظام الضرائب، ودرجة الاستقرار الاقتصادي، فهذه العوامل مجتمعة بالغة التأثير على التكاليف والمخاطر كما تحدد طبيعة العوائق المفروضة على المنافسة، فغالبية الشركات الدولية، تولي أهمية كبيرة لهذه العوامل عند دراستها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار.⁽⁷⁾

وبحسب الهيئة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار يشمل، مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، وتسهم في تحديد الكلف والمخاطر وتؤثر على إنتاجية الشركات، وتحدد مدى ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد معين دون غيره، وهي من يقرر فرص النجاح والفشل وبالتالي فإنها ستحدد حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار.⁽⁸⁾

وغالبا ما يرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بالمحددات الاقتصادية كعوامل أساسية تشارك في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها، كونها تحدد عناصر الجذب أو الطرد للاستثمار الخاص، الذي يحتاج عادة إلى بيئة اقتصادية تتسم بمستوى منخفض من التكاليف والمخاطر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة، يمكن التنبؤ بها باستخدام أدوات التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.⁽⁹⁾

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن مناخ الاستثمار، مفهوم مركب ينطوي على عدد من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية، الى جانب السياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً، في تشكيل مناخ الاستثمار.

5. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة العوامل التي تدفع الشركات الدولية لنقل مواقعها التوطنية الى الدول المضيفة ، وتتضمن كل من المحددات الخارجية التي تخص جانب العرض ، وتتعلق بالسياسات الإنتاجية الهادفة الى تحقيق المزايا الاحتكارية للشركات الدولية ، التي تعد بمثابة تحديات تواجه الدول المضيفة التي تحاول جذب ذلك النوع من الاستثمار ، الى جانب المحددات الداخلية الاقتصادية والمؤسسية والسياسية ، التي تمثل جانب الطلب الاستثماري لكونها تعكس دوافع الشركات من وراء الاستثمار في الدول المضيفة ، وتكون تلك المحددات تحت سيطرة الدول المضيفة، وهي قادرة على تطويعها وتكييفها من خلال إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار.

وحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل تدفع للشركات الدولية لتغيير مواقعها التوطنية، أولها السياسات الاقتصادية للدول المضيفة، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات، أما العامل الثالث فهو احتدام المنافسة بين تلك الشركات ، وهذه العوامل الثلاث مجتمعة قد هيأت الظروف لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية ، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية ، كما أسهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة الضغوط التنافسية ، وتزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة ، وتمتع بالمزايا النسبية الديناميكية ، كالخبرات والمهارات وسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وانخفاض الأجور (10).

وبشكل عام فإن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات الدولية تتأثر بنوعين من المحددات، هي: (11)

أ-المحددات الخارجية (جانب العرض): ترتبط معظم تلك المحددات بمجموعة الأصول غير الملموسة (حقوق الملكية، الامتيازات والتراخيص، براءات الاختراع والكفاءات والخبرات والمهارات، العلامات التجارية المسجلة، والأصول غير الملموسة الأخرى) التي تسمح للشركة الدولية بالتنافس مع الآخرين في الأسواق (12)، وهي محددات تم بحثها بالتفصيل في النظريات والنماذج التي تناولت ردود افعال احتكار القلة، كنظرية دورة حياة المنتج، وتعود تلك المزايا إلى ما يأتي: (13)

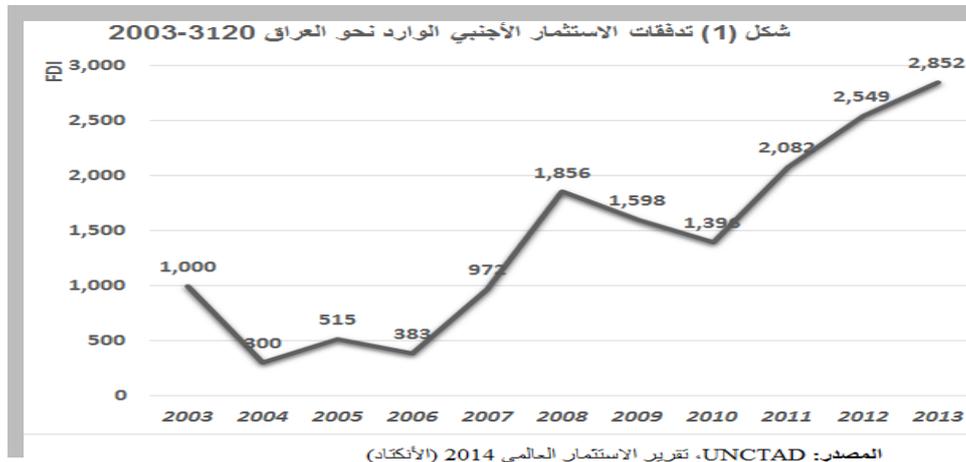
- المزايا التمويلية: تعود إلى امتلاكها لرؤوس أموال كبيرة، وقدرتها على الحصول على التمويل من الأسواق المالية بسهولة، فضلا عن علاقتها الجيدة بفروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة.
 - القدرة على تفادي أخطار التقلب في أسعار الصرف الأجنبي من خلال تحويل أرباحها الى الخارج.
 - امتلاك المهارات إدارية وتنظيمية كبيرة تساعدها على رفع مستوى كفاءتها الإنتاجية.
 - امتلاكها للتقنية المتقدمة وتحكمها فيها، واهتمامها بالبحث والتطوير، أدى الى زيادة إمكاناتها على ابتكار منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة.
 - امتلاكها الكفاءة التسويقية، مكنها من تنوع وتمييز منتجاتها، وسهل من مهمة اختراق الأسواق المختلفة.
 - قدرتها على الاستفادة من مزايا وفورات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج.
 - قوتها التفاوضية والسياسية مكنتها من إتمام المفاوضات مع الدول المضيفة بشروط مناسبة.
 - قدرتها على استغلال نقص السوق الخارجية، ونقص السوق الداخلية الناجم عن السياسات الاقتصادية كفضض التعريفية الجمركية، وضوابط صرف العملات الأجنبية، والإعانات.
- ب- المحددات الداخلية (جانب الطلب): ترتبط تلك المحددات بدوافع الشركات الدولية، التي سبق الإشارة، إليها، وتسمى بالمحددات الداخلية لكونها تحت سيطرة الدول المضيفة، وهي قادرة على تطويعها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن ترتيبها بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر الى. (14)
- المحددات الاقتصادية والمؤسسية، والمحددات المتصلة ببيئة الأعمال، المجموعة الثالثة فتشمل البنية التحتية وبخاصة الكهرباء والاتصالات، والاستقرار الأمني، والرابعة تشمل حجم الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة المضيفة، وحجم السوق المحلية، والفرص الاستثمارية، ومدى احتكار القطاع العام للأنشطة الاقتصادية، ومدى توافر أنظمة مصرفية متطورة، ومدى تفشي الرشى والعمولات، ومدى التكامل الاقتصادي، وحجم القيود المفروضة على رأس المال، وتشمل المجموعة الاخيرة: مدى توافر بنوك للمعلومات، ومدى التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، ومدى تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار، ومدى تطور النظام المالي.

ثانياً، تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارده إلى العراق

اتخذ العراق بعد العام 2003 عدد من الإجراءات الهادفة إلى توسيع مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة، واستقطاب الخبرات الإدارية والفنية وخلق فرص العمل، وتنويع الإنتاج والصادرات. إلا أن تلك الطموحات أضمدت بمجموعة من المحددات، أسهمت في تقليص نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارده. وبهدف التأكد من الأهمية النسبية لتلك التدفقات سنتناول بالتحليل قيم تلك التدفقات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

1- تحليل قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارده إلى العراق

يوضح الشكل (1) والجدول (1) مبالغ التدفقات الاستثمارية الوارده إلى العراق خلال المدة (2003-2013) ومنه نلاحظ أنها بلغت أعلى مستوى لها في عام (2013) ووصلت إلى (2,85) مليار دولار، أما أقل مستوى فكان في العام (2006) وبلغ (383) مليون دولار، ومن الشكل (1) نلاحظ أن الإتجاه العام التصاعدي لتلك التدفقات كانت مصحوبا بتقلبات حادة ارتبطت إلى حد كبير بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.



الجدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة 2003-2013 (بمليار دولار)

السنة	العراق	العربية	العالم	النامية	انتقالية	المتقدمة
2003	1,000	16,007	601,246	193,751	19,995	387,501
2004	300	25,244	734,148	280,262	30,233	423,654
2005	515	47,563	989,618	334,521	33,612	621,485
2006	383	71,642	1,480,587	432,113	62,585	985,888
2007	972	81,974	2,002,695	589,431	93,371	1,319,893
2008	1,856	97,559	1,816,398	668,439	121,429	1,026,531
2009	1,598	81,358	1,216,475	530,289	72,750	613,436
2010	1,396	63,987	1,422,255	703,474	70,573	703,474
2011	2,082	46,320	1,700,082	880,406	94,836	880,406
2012	2,549	52,247	1,330,273	729,449	84,159	516,664
2013	2,852	47,303	1,451,965	778,372	107,967	565,626

المصدر: UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي 2014 (الأونكتاد)

2- تحليل نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق

وعند مقارنة نسب تلك التدفقات مع مجموعة الدول العربية والدول النامية والانتقالية والعالم، نلاحظ أنها كانت منخفضة جداً، إذ يشير الجدول (2)، إلى أن أفضل نسبة قد تحققت في العام (2003) وبلغت (6%) من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية في حين شهد العام (2006) أدنى نسبة وبلغت (0.5%) من مجموع التدفقات الواردة للدول العربية. ويمكن التأكد من ضآلة تلك التدفقات الواردة للعراق عند مقارنتها مع الدول العربية ومع المجاميع الدولية الأخرى، إذ يتبين من الجدول المذكور أن متوسط ما أستطاعت الدول العربية أن تجذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بلغ (4.2%) وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي

بلغ متوسط ما اجتذبه خلال نفس المدة (54.9%) من اجمالي التدفقات نحو العالم ، ونلاحظ أيضا إن نسبة ما اجتذبه الدول العربية كان أقل من مجموعة الدول الانتقالية الذي بلغ (5.2%)، وهذا يفسر عدم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي واستقطابه في معظم الدول العربية ، مما يؤكد تأثير القيود والمحددات ، التي تدفع الاستثمار الأجنبي نحو تغيير مساراته نحو بلدان أخرى غير مجموعة الدول العربية نحو بقية الدول النامية والانتقالية .

الجدول (2) نسبة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الي العراق والمجموعات الدولية 2003-2013

السنة	العراق/ الدول العربية	الدول العربية / النامية	النامية /العالم	المتقدمة/العالم	انتقالية العالم	الدول العربية العالم
2003	6.2	8.3	32.2	64.4	3.3	2.7
2004	1.2	9.0	38.2	57.7	4.1	3.4
2005	1.1	14.2	33.8	62.8	3.4	4.8
2006	0.5	16.6	29.2	66.6	4.2	4.8
2007	1.2	13.9	29.4	65.9	4.7	4.1
2008	1.9	14.6	36.8	56.5	6.7	5.4
2009	2.0	15.3	43.6	50.4	6.0	6.7
2010	2.2	9.1	49.5	49.5	5.0	4.5
2011	4.5	5.3	51.8	51.8	5.6	2.7
2012	4.9	7.2	54.8	38.8	6.3	3.9
2013	6.0	6.1	53.6	39.0	7.4	3.3
المتوسط	2.9	10.9	41.2	54.9	5.2	4.2

المصدر: UNCTAD ، تقرير الاستثمار العالمي 2014

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت

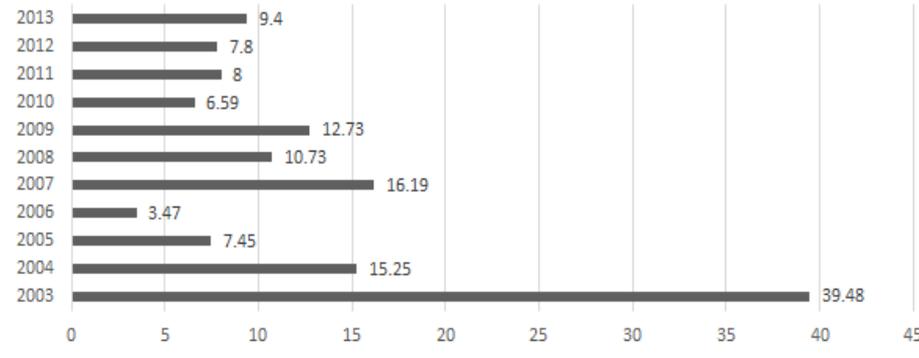
عند تحليل نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال المدة 2003-2013 ، نلاحظ من الشكل (3) والجدول (3) ، أن أعلى مستوى لها في العام 2003 فقد بلغ (39.48%) ، إلا أن تلك النسبة تعكس في الواقع حالة التراجع الكبير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي خلال هذا العام - نتيجة للتوقف شبه تام لمجمل النشاط الاقتصادي فضلا ، عن انتشار حالات السلب والنهب لمؤسسات الدولة التي رافقت بداية الاحتلال الأمريكي- أكثر مما تعكس حصول زيادة في نسب التدفقات، ويمكن القول أن السبب نفسه ينطبق على النسبة الواردة في 2004 التي بلغت (15.25%) التي شهدت استمرار ظروف الاختلال وتوقف النشاط الاقتصادي شبه التام . وعند استبعاد هاتين السنتين نجد أن متوسط تلك النسبة لبقية المدة 2005-2013، قد بلغت (9.15%) وهي نسبة ضئيلة ولا تتناسب مع حاجات العراق المتنوعة والمتعددة وفي مختلف مجالات البنية التحتية والبنية الإنتاجية التي تعرضت للتدهور والتآكل بسبب ظروف الحروب وعدم الاستقرار الامن، كما أنها ضعيفة جدا عند مقارنتها بالنسب السائدة في كل العربية والنامية والانتقالية وعلى مستوى العالم فضلا عن الدول المتقدمة.

الجدول (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق والمجموعات الدولية كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2003-2013

اقتصاد / العام	العراق	العالم	النامية	الانتقالية	المتقدمة
2003	39.48	7.75	9.99	15.35	6.81
2004	15.25	8.21	11.89	17.03	6.61
2005	7.45	10.00	12.01	15.17	9.02
2006	3.47	13.46	13.02	21.17	13.34
2007	16.19	15.88	14.47	22.23	16.27
2008	10.73	13.05	13.50	21.84	12.21
2009	12.73	9.58	10.19	17.64	8.67
2010	6.59	10.15	10.22	15.69	9.72
2011	8.00	10.30	9.80	-	-
2012	7.80	7.80	9.10	-	-
2013	9.40	8.20	9.20	-	-

المصدر: UNCTAD ، تقرير الاستثمار العالمي 2014

شكل (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى العراق كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال
-2003-2013 الثابت



المصدر: UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي 2014 (الأنكاد)

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي

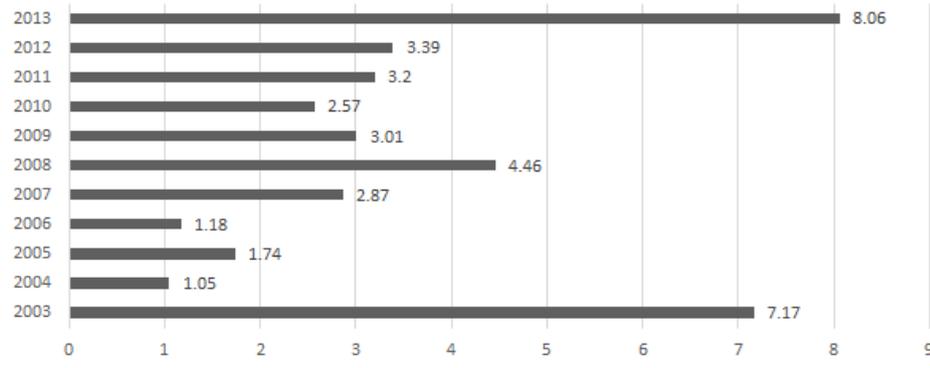
يمكن التأكد من مدى ضآلة نسب تلك التدفقات عند مقارنتها مع الناتج المحلي الإجمالي النسب الواردة في الجدول (4) والشكل (4) التي بلغت في العام 2003 (7.15) وهذه النسبة المرتفعة جاءت نتيجة التراجع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي لا بسبب ارتفاع في قيمة التدفقات الواردة -لأسباب التي ورد ذكرها في الفقرة السابقة - اما المسار الاعتيادي لهذه النسبة فيمكن تحديده في المدة المتبقية 2004-2012 ، وقد بلغت النسبة كمتوسط عن تلك المدة (2.60) وهي نسبة ضئيلة ولا تتناسب مع حاجة العراق الى هذا النوع من الاستثمار ، وشهدت النسبة ارتفاعا ملحوظا في العام 2013 وبلغت (8.06) بسبب قدوم العديد من الشركات للاستثمار في القطاع النفطي خلال هذا العام .

الجدول (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2003-2013

المتقدمة	الانتقالية	النامية	العالم	العراق	المجموعة / العام
1.33	3.09	2.46	1.60	7.17	2003
1.31	3.50	3.05	1.73	1.05	2004
1.84	3.06	3.08	2.16	1.74	2005
2.77	4.45	3.41	2.98	1.18	2006
3.39	5.08	3.90	3.58	2.87	2007
2.48	5.18	3.79	2.96	4.46	2008
1.58	4.07	3.05	2.09	3.01	2009
1.72	3.54	3.05	2.22	2.57	2010
1.89	3.70	3.06	2.36	3.20	2011
1.30	3.17	2.77	1.90	3.39	2012
1.28	3.69	2.84	1.95	8.06	2013
1.96	3.88	3.16	2.36		المتوسط

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأختاد)

شكل (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2003-2013



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأنكاد)

ثالثاً. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق،

يمكن أن نعزو محدودية تدفقات الاستثمار إلى وجود مجموعة من القيود والمحددات، من أبرزها:

1- غياب استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية وعشوائية القرارات المتعلقة بالاستثمار، تبيين من الفقرات السابقة مدى ارتباط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمناخ الاستثمار، الذي يتأثر بدوره، بدرجة الاستقرار الاستراتيجي في كل من القرار الاستثماري والتنموي وفي السياسات الاقتصادية الكلية، ويفتقر العراق الى هذا النوع من الاستقرار الاستراتيجي ، فغالبا ما تعرضت خطط التنمية إلى التبدل أو التغيير المستمر نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وهذا الأمر دفع إلى التخلي عن معظم الاستثمارات والبرامج التنموية البعيدة المدى. كما أن استثمارات القطاع الخاص لا يمكن أن تأتي بمردود إيجابي إلا في ضوء تخطيط طويل المدى يستند الى رؤية استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم (15)

2- عدم الاستقرار السياسي: يرتبط بمدى استقرار سياسات الدولة، فالتغيرات السياسية الكبيرة والمفاجئة ستعكس حتما على مؤشرات الاستقرار السياسي وبخاصة مؤشر التماسك الاجتماعي وتوزيع الدخل، ومدى التوازن في علاقات الدولة مع محيطها الاقليمي والدولي. وعدم الاستقرار والانقلابات واعمال الشغب والنزاعات المسلحة، تزيد من المخاطرة السياسية التي ستزيد من

عناصر عدم اليقين من تحقيق العوائد، والشركات التي تستثمر في البلدان غير المستقرة تضيف عادة علاوة المخاطرة السياسية عند احتسابها لمعدل العائد المطلوب تحقيقه في تلك البلدان. (16) وقد سجل العراق اعلى درجات المخاطرة السياسية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال السنوات (2005-2011) ليصنف ضمن مجموعة الدول الأعلى مخاطرة، وقد انعكس ذلك سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن أعطى هذا المؤشر إنذار مبكر للشركات الدولية التي تروم التوجه للاستثمار في العراق أو ترغب في التعامل مع الشركات المحلية العراقية، مما أدى إلى تقويض الجهود الهادفة الى جذب لمستثمرين الأجانب (17)

3- الافتقار الى التشريعات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية، في الوقت الذي قامت فيه حوالي 76 دولة بتعديل مواد في قوانينها لتشجيع الاستثمارات عام 1997، ورغم قيام العراق بإصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته (18) ، إلا إن العلاقة مع الاستثمار الأجنبي لا ينظمها قانون الاستثمار وحده ، وإنما تنظمها مجموعة القوانين التجارية التي يفتقر العراق إليها ، فبالرغم من وجود القانون المذكور وإنشاء الهيئات اللازمة لتطبيقه ، نجد أن العراق قد تراجع (11) مرتبة في مؤشر أداء الأعمال في العام 2009 ، ثم بدأت ترتيب العراق في بالتذبذب بين المرتبة (153) في العام 2010 والمرتبة (166) في العام 2013. (19) ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تواجه هيئة الاستثمار في تطبيق هذا للقانون على الأرض، وقد يعود السبب إلى تعارض هذا القانون مع القوانين الأخرى، وعدم وجود القوانين التجارية المكملة، فقانون الاستثمار جزءاً من المجموعة القانونية التجارية التي يتفاعل معها كما يتفاعل مع قوانين الضرائب والعمل والضمان الاجتماعي والجمارك والاغراق التجاري. ولا يمكن أن ننسب الضعف الاقتصادي في الدولة العراقية الى قصور قانون الاستثمار بمفرده، وإنما المشكلة الحقيقية، تعود الى قصور في تشريعات الشركات والملكية الفكرية وحماية الصناعة الوطنية ومكافحة الاغراق وقمع المنافسة غير المشروعة وعدم وجود تشريعات للشركات متعددة الجنسية والتجارة الالكترونية وحماية المستهلك والمناطق الحرة وعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) مما يعكس في المحصلة ضعف سيادة القانون وعدم الاستقرار التشريعي ومن ثم ضعف فعالية القوانين والتشريعات. (20)

- 4- الفساد الإداري والمالي: أسهم وجود هذا العامل بضعف الاهتمام باعتبارات الكفاءة النزاهة ، كما أدى إلى وضع العراقيل أمام دخول الشركات لبدء العمل في العراق، فقد أدت الرشاوى والعمولات التي يفرضها المفسدون كشرط لتسهيل مهمة تنفيذ المعاملات الى ارتفاع حجم التكاليف الادارية للبدء بالمشروع ، وعدم الثقة بسلوك الادارة الحكومية، وزيادة مخاوف الشركات من المخاطر المحتملة للاستثمار ، لذا أندفع هذا المحدد إلى الواجهة، وأصبح من بين المحددات الرئيسية للاستثمار، بعد أن تبوأ العراق مواقع متقدمة في مؤشرات الفساد الدولية، خاصة .
- 5- ضعف البنية التحتية : ألحقت الحروب والاحتلال والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي أفدح الأضرار في البنية التحتية، وبخاصة في كل من قطاع الكهرباء والنقل والطرق والموانئ ، مما أدى إلى تفاقم الضيق في الطاقة الاستيعابية للاستثمار ، وارتفاع التكاليف وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر، ومما زاد الامور تفاقما، عدم جدية الجهود التي بذلت للنهوض بتلك القطاعات بعد العام 2003، فعلى الرغم من المبالغ الضخمة التي تم تخصيصها لتحقيق هذا الهدف، إلا أن التنفيذ قد شابه الكثير من حالات الفساد والتلكؤ وعدم الجدية ، وعليه أتسمت نسب تنفيذ بالتواضع الشديد ونقص الكفاءة، وما نفذ فعلا ، لا يرقى الى طموحات المستثمر الأجنبي الذي يرغب في تنفيذ وإدارة استثماراته على مرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة.
- 6- عدم وضوح الفرص الاستثمارية: على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في الإعداد والترويج للفرص الاستثمارية ورسم الخرائط الاستثمارية وتحديد المشروعات ذات الاولوية لجميع المحافظات، إلا أن المستثمر الأجنبي مازال يؤمن بأن الاستثمار في قطاع النفط الخام والغاز هو الاستثمار الأمثل في العراق، وذلك لغموض الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في القطاعات الأخرى، وغياب المسوح الميدانية عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية في العراق، واحتكار الحكومة وشرائح معينة من كبار المستثمرين للمعلومات عن هذه الفرص
- 7- نقص المعلومات: على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات الرسمية بعد العام 2003 لتوفير البيانات والمعلومات، إلا أنها ظلت دون المستوى المطلوب مقارنة بحاجة المستثمر الأجنبي إلى البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية لتوجيه استثماراته نحو الانشطة ذات الجدوى الاقتصادية.

8- ضيق نطاق السوق: إن حجم السوق هو إحدى متطلبات تحقيق الكفاءة واستغلال وفورات الحجم، وأحد محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر. الذي يزداد مع التوسع في حجم السوق. وبقدر تعلق الامر بالسوق العراقية فإنها تتميز بالضيق، لانخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع نسبة السكان ضمن خط الفقر، فقد قدرت هذه النسبة في العام 2009 بحوالي 23% من مجموع السكان، إلا أنها أخذت بالتفاقم وبلغت في منتصف العام 2014 حوالي 25%، بسبب موجات النزوح والهجرة التي تعرض لها أكثر من مليون ونصف مواطن، بعد أن سيطر الارهاب على حوالي 35% من ارض العراق. وبشكل عام فإن التطورات التي رافقت التدهور الأمني قد أسهمت في ارتفاع معدلات الفقر وتدهور القوة الشرائية للمواطنين. (21)

10- ضعف النظام المالي: أثبتت تجربة الاقصادات الاسيوية حديثة التصنيع على أن وجود قطاع مالي يتمتع بالكفاءة والاستقرار، وببنية معلوماتية وقانونية جيدة وقدرة على استخدام الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر التشغيلية وامتصاص الخسائر الناجمة عن العمليات الخارجية، له دور أساسي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودمج تلك لاقتصادات في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. (22) وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي، فإن ضعف النظام المالي، الذي يعود الى عدم توفر المصارف التي تتمتع بالكفاءة والقدرة على تمويل المشروعات الدولية، علاوة على ضعف دور سوق الأوراق المالية، التي لم تتمكن لحد الآن من أداء دور مهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، فضلا عن صعوبة حصول القطاع الخاص على الائتمان نتيجة لمزاحمة الحكومة، وعدم إتباع الأسس الاقتصادية السليمة في تقديم الائتمان ، كل هذه العوامل دفعت المستثمرين في القطاع الخاص إلى الاعتماد على التمويل غير الرسمي وبشروط غير اقتصادية ، وأسهمت في ابتعاد الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي لا يمكنه العمل ، إلا في ظل وجود نظام مالي متطور ، وهذا ما يؤكد أهمية إصلاح النظام المالي في العراق ، من خلال تطوير سوق المال وإنشاء جهاز مصرفي يتمتع بالكفاءة والمرونة ليتلاءم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.

11- المعوقات الإدارية: تعود بشكل رئيس إلى تدخل الأجهزة الحكومية في نطاق ممارسة إدارة الشركات الأجنبية لاختصاصاتها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. وعدم وجود مرجعية ادارية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب لغموض المشهد السياسي وتداخلاته، وتعاقب الحكومات ذات

الصلاحيات المحدودة. إن تلك العوامل تؤكد صحة ما ذهب إليه التقارير الدولية التي وضعت العراق في مقدمة ترتيب الدول الأقل استقراراً في مؤشر عدم الاستقرار الذي تم احتسابه في العامين 2007 و2010. (23)

12- تدهور بيئة الأعمال: تمثل بيئة الأعمال مجموعة المتغيرات المؤثرة على كفاءة الإدارة الانتاجية والتسويقية للمنشآت الانتاجية، وحدد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عشرة مؤشرات أو مجالات أساسية للتعرف على مجموعة المتغيرات المؤثرة على بيئة الأعمال، تشمل: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب والحصول على الكهرباء واناذ العقود وتصفية النشاط التجاري. (24) وفي استقصاء اجراء البنك الدولي جاءت العقبات التي تواجه الشركات في بيئة الأعمال في العراق، على وفق الترتيب الآتي: الكهرباء، وعدم الاستقرار السياسي والفساد والوصول الى التمويل، وممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي، وصعوبة الحصول على الأراضي (25)

رابعاً، الدراسات التجريبية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أهتمت الدراسات التجريبية بقياس وتحليل القيود والمحددات التي تعترض سبيل التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وسنعرض هنا بعض النماذج التي تناولت متغيرات مشابهة للمتغيرات التي سنتناولها البحث

1-دراسة R. M. Quazi (2007) لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تسع دول من أمريكا اللاتينية، أظهرت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستلزم تحسين البنية التحتية، ومزيداً من الانفتاح التجاري لضمان تحقيق ارتفاع في العائد على الاستثمار، وأن تلك التدفقات ارتبطت سلبياً مع السياسات التجارية التقييدية، والضرائب، والقوانين المقيدة للاستثمار الأجنبي، والقمع المالي، وارتفاع الأسعار والأجور، فضلاً عن البيروقراطية المفرطة وعدم كفاءة الأسواق المالية. (26)

2-دراسة E.، Asiedu (2006) عن 22 بلداً في أفريقيا خلال المدة 1984-2000، أكدت على أن الدول التي تتمتع بالموارد الطبيعية أو تمتلك أسواق كبيرة وبنية تحتية جيدة، وقوى العاملة متعلمة واستقرار اقتصادي، ونظام قانوني فعال وسياسات للحد من الفساد وانفتاح تجاري واستقرار سياسي ستتمكن من جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. (27)

- 3-دراسة Z.A.uHail (2010) اهتمت بتحليل محددات الطلب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأفريقية وخلص إلى أن الموارد الطبيعية، والمهارات والانفتاح التجاري والسوق وحالة البنية التحتية تؤثر بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (28)
- 4-دراسة P.Zheng (2009) أجريت على الصين والهند، توصلت إلى أن نمو السوق والاستيرادات وتكاليف العمالة، والمخاطر السياسية هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لكلا البلدين. وأظهرت النماذج أن الصادرات، وحجم السوق، وتكاليف الاقتراض مهمة للصين " في حين أن العوامل الجغرافية والثقافية مهمة إلى الهند" (29)
- 5-دراسة M.Mateev (2009) عن بلدان جنوب شرق أوروبا توصلت إلى أن السكان والمسافة والنتائج المحلي الإجمالي، والمخاطر السياسية واجور العمال، والفساد يمكن أن تفسر وإلى حد كبير، التغيرات في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية. (30)
- 6-دراسة Seyed Mohammad Alavinasab (2013) بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران" للمدة (1991-2009) توصلت إلى وجود أثر إيجابي مهم إلى كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعائد على الاستثمار والبنية التحتية، بينما لم يكن للاستهلاك الحكومي أثر مهم بالرغم من إشارته الموجبة. (31)
- 7-دراسة حسن بن رفدان الهجوج : بينت أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت بعوامل النمو الاقتصادي، وحجم السوق، والائتمان، والاستثمار المحلي والانفتاح التجاري. بينما تأثرت تلك التدفقات في دول المغرب العربي بحجم السوق والانفتاح التجاري والاستثمار المحلي. (32)
- 8-دراسة خبراء صندوق النقد الدولي : بينت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بعدد السكان والطاقة الاستيعابية والبنية التحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يسهم الارتفاع في مستوى إنتاجية رأس المال في جذب نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يتطلب تحسين السياسات المتمثلة بالإصلاح المؤسسي والهيكلية والمالي وزيادة التحرير المالي واستبعاد الرقابة على حركة رأس المال ، ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتسهيل الوصول إلى الائتمان المحلي وتطوير أسواق المال وفتحها أمام الاستثمار الأجنبي . (33)

9-تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: أكدت على أهمية الاستقرار السياسي والعوامل المؤسسية والحوافز الضريبية، وتكلفة الأجور في الصناعات كثيفة العمل، والبنية التحتية ورأس المال البشري وسعر الصرف إلى جانب تأكيدها على الأهمية المحورية للمحددات الاقتصادية وفي مقدمتها مؤشرات السياسات النقدية والمالية ومؤشر التوازن الخارجي الى جانب مؤشر النمو الاقتصادي. (34)

إن نقطة الاختلاف بين هذا البحث والبحوث التي تم استعراضها ، تعود الى سعي هذا البحث الى التأكيد على أهمية تأثير العوامل التصادية غير المنتظمة في اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي ، الذي يتميز بوجود تأثير كبير للعوامل غير الاقتصادية (السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية) على السلوك الاقتصادي .لذا ستولي هذه الدراسة اهتمام خاص بتفسير الحد الثابت، باعتباره يمثل القيمة التي تمثل متوسط التأثير للمتغيرات المستبعدة من النموذج -وهي في الغالب العوامل النوعية والعوامل غير الاقتصادية غير القابلة للتكميم - مع للتأكيد على أن تلك المحددات أكثر تأثيراً من المتغيرات الاقتصادية المنتظمة التي يتم التركيز عليها عادة في البحوث التي تم تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

خامساً، التعريف بمتغيرات البحث القياسية

بناءً على الإطار النظري والدراسات التجريبية استنبطت البحث عددا من المتغيرات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد العراقي أبرزها:

2-الاستثمار المحلي : نظرا لضعف أهمية الاستثمار الخاص في العراق ، اقتصر البحث على الانفاق الاستثماري العام وتستخدم معظم نماذج القياس الاقتصادي متغير الاستثمار العام كمتغير نائب عن البنية التحتية، فارتفاع معدلات الاستثمار العام، يعني وجود بنية تحتية جيدة يمكن أن تزيد من القدرات الإنتاجية للاستثمارات، وبالتالي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق نحو البلد المضيف، وانخفاضه سيقود الى تدهور البنية التحتية، مما يعطي انطبعا سلبيا إلى المستثمرين الأجانب عن طبيعة الوضع الاقتصادي في البلد وانخفاض معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص. (35)

4-معدل التضخم: يقاس بنسبة التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويعد هذا المتغير بمثابة نائب لمؤشر الاستقرار الاقتصادي، وهناك افتراض عام بأن عدم اليقين حول مستقبل التضخم ستكون له عواقب وخيمة على مناخ الاستثماري وعلى النمو الاقتصادي. فعدم اليقين بشأن الأسعار سيؤدي إلى إفساد مناخ الاستثمار نتيجة لتدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري من خلال توجه المستثمر إلى المضاربة والاستثمارات قصيرة الأجل.⁽³⁶⁾ وبشكل عام ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا مع معدلات التضخم المرتفعة، كما برهنت الأدلة التجريبية⁽³⁷⁾

5-عرض النقد:- يعد معدل عرض النقد أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي ، وهو مؤشر يعبر عن طبيعة اتجاهات السياسة النقدية ، فقد تتبع الدولة سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها في ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، أما في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية ، فإن الزيادات في عرض النقد سنودي إلى انخفاض سعر الفائدة ، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما تؤدي في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق ، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وألا أدى لك إلى زيادة معدلات التضخم.⁽³⁸⁾

6-الائتمان المصرفي: يعد الائتمان المصرفي، من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها ، ويقاس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ العام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع وتحتل معظم الدول العربية ترتيباً متأخراً في هذا المؤشر وجميعها فوق الترتيب الـ 80 عالميا ، وأظهرت الدراسات القياسية وجود تأثير إيجابي كبير لمستوى الائتمان الخاص التي يقدمها القطاع المصرفي في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .⁽³⁹⁾

7-العجز في الموازنة العامة: يقاس العجز الداخلي بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يعبر عن اتجاهات السياسة المالية، وبالتالي فإن اتجاه هذا العجز نحو الانخفاض يعد مؤشر على نجاح السياسة المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي. أما اتجاه هذا العجز نحو الارتفاع فسيشير مخاوف الشركات من احتمالية لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جديدة، ومن بينها الضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، فهذا النوع من الضرائب سيزيد من تكاليف الإنتاج، ويقتل من هامش الربح. كما أن ظروف العجز في الموازنة العامة ستجبر الدولة على تخفيض الاستثمار في البنية التحتية والأنشطة الإنتاجية الحيوية التي يحجم عنها الاستثمار الخاص. (40)

8-فجوة الموارد الخارجية: يمكن التعرف من خلالها على حجم الفجوة في الموارد الخارجية من خلال التعرف على مؤشر نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر هذا المؤشر عن مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمكن الاستعانة أيضا بمؤشر آخر هو درجة الانفتاح التجاري الذي يقاس في الغالب في نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعرف على المصادر الخارجية للنمو الاقتصادي ومستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي، وبذلك فإن هذا المؤشر يقدم تصور عام عن مستوى انكشاف الاقتصاد، وأن اتجاه العجز نحو الانخفاض يشير إلى نجاح تلك السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، أما ارتفاع معدلاته فسيضعف الثقة في العملة المحلية وقد يؤدي إلى الدولره، وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار الاستيرادات. (41)

9-حجم السوق: تساعد السوق الكبيرة الحجم الشركات على الاستفادة من وفورات الحجم، لذا يعد حجم السوق من المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية والمتقدمة، ومع ذلك فإن حجم السوق يمكن ان يكون ذا تأثير ضئيل أو غير مهم، إذا كان دافع الاستثمار الأجنبي المباشر هو استغلال الموارد الطبيعية أو استخدام الدولة المضيفة كقاعدة للتصدير للأسواق أخرى، وعادة ما يمثل حجم السوق في نماذج القياس الاقتصادي، بمتغير حصة

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متغير الناتج المحلي الإجمالي وبشكل عام فإن حجم السوق يرتبط بعلاقة ايجابية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (42)

10- سعر الصرف: إن المستثمرين الأجانب يضعون قيمة عملة البلد المضيف نصب أعينهم فعندما يتحلى سعر صرفها بالاستقرار يكون مدعاة لاطمئنانهم وتشجيعهم نحو التقدم إلى ذلك البلد، وركزت البحوث على دراسة التقلبات سعر الصرف الاسمي والموازي والحقيقي مؤكدة على الأثر الإيجابي لحالة الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي على التدفقات الاستثمارية.

11- سعر الفائدة : واجهت فكرة سعر الفائدة كمحدد للاستثمار انتقاداً شديداً على ضوء نتائج الدراسات التطبيقية التي وجد معظمها، أن سعر الفائدة لا يعد العامل الحاسم عند اتخاذ قرارات الاستثمار الجديدة،، لكون الكفاءة الحدية للاستثمار عادة ما تكون أعلى من سعر الفائدة في حالات الانتعاش ، أما في الكساد فرغم انخفاض سعر الفائدة ، إلا أن الكفاءة الحدية للاستثمار تنخفض بمعدلات أكبر بكثير، لذا يصعب التصديق ، بأن سعر الفائدة مهما كان منخفضاً سيؤثر بشكل جوهري على حجم الاستثمارات الجديدة فيدفعها إلى الزيادة، وعلى العموم فإن هذا المتغير من الوجهة النظرية يعد محددا سلبيا في تأثيره على الاستثمار (43)

12- الحد الثابت : نظرا لأهمية العوامل المتغيرات النوعية - السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية في نماذج القياس الاقتصادي الخاص بتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، أهتمت البحث بتفسير الحد الثابت، باعتبار أن الحد الثابت يمثل القيمة التي تمثل متوسط التأثير للمتغيرات المستبعدة من النموذج ، وعندما تتغير القيمة الوسطية لتلك المتغيرات المحذوفة فإن قيمة الحد الثابت سيتغير أيضا (44) ، وبعبارة أخرى فإنها تمثل حد الخطأ الذي يمثل متوسط تأثيرات المتغيرات المستقلة التي حذفت من النموذج ، وهذا التأثير سيظهر في معلمة التقاطع ، التي تمثل الوعاء الذي يضم جميع المتغيرات المستقلة التي تم استبعادها من النموذج التي قد تكون ذات تأثير مهم على المتغير التابع. (45) والاهتمام بتفسير الحد الثابت جاء كنتيجة لمراعاة الطبيعة التصادفية للاقتصاد العراقي التي تتميز عادة بارتفاع أهمية العوامل غير الاقتصادية، وتظهر أهمية الحد الثابت في التحليل عندما نجرب تقدير النموذج باستبعاد تلك المعلمة ونكتفي بمعلمات الميول للمتغيرات المستقلة، أن هذا الاجراء سيقود حتما إلى الحصول على تقديرات منحازة وغير متسقة لمعلمات النموذج ، وهذا ما يعرف بتحيز المتغيرات المحذوفة.

ولمواجهة الخطر يمكن اللجوء الى استخدام المتغيرات النائية لتمثيل المتغيرات النوعية -السياسية والاجتماعية والمتغيرات غير القابلة للتكميم -ولكن من جانب آخر فإن كثرة استخدام المتغيرات النائية قد يؤدي إلى حدوث ترهل في التوصيف وسنكون امام أحد خيارين أما القبول بمشكلة فوق التشخيص أو مواجهة خطر تحيز المتغيرات المحذوفة الناجم عن أخطاء التوصيف، ويمكن أن يشكل الاهتمام بتفسير الحد الثابت باعتباره الوعاء للمتغيرات المستبعدة جزءاً من الحل لهذه المشكلة (46).

سادساً، التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

بهدف التشخيص الدقيق لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق سيتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على عينة مكونة من (15) مشاهدة عن المدة (1998-2013) وتسمى هذه النماذج التي اختبار مجموعة المحددات التي تم اختبارها من قبل مجموعة الدراسات المشار إليها في الاستعراض المرجعي، للتعرف مدى فعاليتها أوثرها على جذب تدفقات الاستثمار نحو الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة وكما يأتي:

النموذج الأول،

يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي هي متغير تابع لكل من الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي وحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي والميزان التجاري إلى الناتج المحلي وسعر الفائدة، سعر الصرف، وتمت صياغة تلك العلاقة الدالية بالشكل الآتي:

$$FDI / GDP = f (I, GDP, Yd, MS / GDP, BD / GDP, tra / GDP, r, ex)$$

نتائج اختبارات الأنموذج

نلاحظ من النتائج الواردة في الجدول ارتفاع المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار t عند مستوى معنوية 0.05 مما يؤكد على أن أهمية المتغيرات التوضيحية المستخدمة في شرح التغيرات التي طرأت على المتغير التابع. كما تميزت قيمة اختبار (F) بالارتفاع مما يؤكد على المعنوية الإحصائية للنموذج ، فضلاً عن ارتفاع القوة التفسيرية باستخدام

كل من $R-Sq$ و $R-Sq(adj)$ كما أن هذا النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي ، كما أن قيمة $(DW > R^2)$ تؤكد على أن نموذج الانحدار موضوع البحث وهو أنموذج حقيقي ليس زائفاً **Spurious Regressions** وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مستقرة **stationary** (47). أن المعطيات المذكورة تؤكد على إمكانية استخدام هذا النموذج في عملية صنع السياسات وعملية اتخاذ القرار والتنبؤ، ومن معاملات النموذج المذكور، نخلص الى ما يأتي:

1-ظهرت بعض المتغيرات بإشارة سالبة كدلالة على أن اتجاهات التغيير في المتغير التابع تدفقات الاستثمار الاجنبي تسير باتجاه مضاد لاتجاه التغيير في تلك المتغيرات وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ستخفض كلما ازداد تأثير تلك العوامل وكالاتي:

أ-معلمة الحد الثابت: يعبر الحد الثابت عن أثر العوامل غير المنتظمة، صعبة القياس والمستبعدة من النموذج، وهي عوامل متصلة بحالة الاستقرار السياسي والامني فضلا عن القيود القانونية والمؤسسية والادارية والثقافية والاجتماعية المؤثرة، ويتضح من حجم تلك المعلمة مدى التأثير السلبى الكبير لهذه العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ب- الاستثمار المحلي: يعبر هذا المتغير عن اتجاهات الاستثمار في البنية التحتية وظهور معلمته بإشارة سالبة تدل على أنه يسير باتجاه مضاد لرغبة الشركات الدولية التي ترغب في زيادة وفورات الحجم وزيادة العائد على رأس المال المستمر ، وتعد هذه النتيجة منطقية نتيجة لما شهدته تلك المدة من معدلات نمو سالبة في الاستثمار بشكل عام وبخاصة الاستثمار الموجه نحو اعمار البنية التحتية ، فضلا عما شهدته البنية التحتية من إهمال وتدهور كبير وبخاصة بعد العام 2003 ، ويمكن أن ينظر إلى ضعف البنية التحتية، كعقبة أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي، فالبنية التحتية الرديئة تنعكس على مستويات أسعار خدمات النقل والتوزيع، التي تحدد بدورها مستوى تكاليف الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال المستثمر والقدرة الإنتاجية للاستثمارات في البلد المضيف.

ت-حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ينوب هذا المتغير عن حجم السوق، وظهور معلمته بإشارة سالبة دلالة على وجود تأثير سلبي لالتخفيض في مستوى دخل وضعف القوة الشرائية للمستهلك العراقي، وارتفاع نسبة السكان ضمن خط الفقر التي تتجاوز نسبتها 20% من

مجموع السكان، وأسهم كل ذلك في ضيق حجم السوق العراقية، وهذا المؤشر لا ينسجم مع رغبة الشركات الدولية الباحثة عن الكفاءة في استخدام الموارد واستغلال وفورات الحجم، وبذلك شكل هذا المتغير عنصر طرد للاستثمار الأجنبي المباشر

ث-الميزان التجاري إلى الناتج المحلي: يعبر هذا المتغير عن حجم الفجوة الخارجية للموارد وظهور معلمته بإشارة سالبة يعد دليلاً على وجود أثر المزاحمة بين عوائد صادرات النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي التي تشكل منافس أو بديل عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فإن هناك نوعاً من العلاقة العكسية بين زيادة إيرادات النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن اتجاه الميزان التجاري نحو العجز، يعد دليلاً على ارتباط معدلات النمو في الناتج المحلي بظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها، وأن الاقتصاد العراقي شديد الانكشاف والتأثر بالصدمات الخارجية والتقلبات والتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية. كما أن اتجاه العجز نحو الارتفاع يعبر عن فشل السياسات النقدية والمالية، في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، كما أن اتجاه العجز نحو ارتفاع يضعف الثقة في العملة الوطنية، وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض عوائدها بسبب ارتفاع الأسعار الاستيرادات

ج-العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المتغير عن اتجاهات السياسة المالية، وأن ظهور معلمته بإشارة سالبة يعكس التأثير السلبي لحالة العجز في الموازنة على حالة عدم الاستقرار المالي في العراق، وهذا الأمر يتفق مع ما أظهرته التطورات من افتقار السياسة المالية في العراق إلى المرونة نتيجة لاعتمادها الكبير والدائم على الإيرادات النفطية، وخوفه من تعرضها المستمر للصدمات الخارجية، الناجمة عن تدهور أسعار النفط. وما أسفر عنه من عدم استقرار مالي، زاد من مخاوف الشركات، من رد الفعل المتوقع على حالة العجز من رفع لمعدلات الضرائب والرسوم وتقليص الانفاق الاستثماري بشكل خاص، وما سيخلفه ذلك من تأثيرات سلبية تفسد مناخ الاستثمار وتدفع الشركات الى مغادرة البلاد.

2-القسم الاخر من المعلمات ظهر بإشارة موجبة كدلالة على أن اتجاهات التغيير في تدفقات الاستثمار الاجنبي تتوافق مه اتجاهات التغيير في المتغيرات المذكورة وبالتالي ستؤدي الى انتقال منحنى الطلب الاستثماري نحو الأعلى كدلالة على الأثر الإيجابي لتلك المتغيرات وكالاتي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي: غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، بما ينطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي وما يفضي إليه هذا التراكم من تقدم مستمر في إنتاجية العمل ، فضلاً عن استخدام هذا المؤشر للدلالة على التغييرات في مستوى وبنية الطلب وحجم السوق (48) وتشير معلمة هذا المتغير، الى أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الطلب الاستثماري، ويشير حجم المعلمة الضئيل جداً الى التأثير الإيجابي الضعيف للطاقة الإنتاجية المحلية وحجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر .

Model 1: OLS, using observations 1999-2013 (T = 15) Dependent variable: fdigdp

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
الحد الثابت	-196.08	25.9892	-7.5446	0.0003	***
الاستثمار المحلي	-0.00218131	0.000169799	-12.8464	<0.0001	***
الناتج المحلي الإجمالي	0.00152801	0.000264601	5.7748	0.0012	***
حصة الفرد من الناتج المحلي	-0.00939383	0.00322351	-2.9142	0.0268	**
عرض النقد الى الناتج المحلي	0.956249	0.217701	4.3925	0.0046	***
عجز الموازنة الى الناتج المحلي	-0.33408	0.0832785	-4.0116	0.007	***
الميزان التجاري الى الناتج المحلي	-0.849611	0.292033	-2.9093	0.027	**
سعر الفائدة	4.49579	0.920261	4.8853	0.0028	***
سعر الصرف	0.0482986	0.00852532	5.6653	0.0013	***

Mean dependent var	-2.678624	S.D. dependent var	15.7252
Sum squared resid	65.96472	S.E. of regression	3.315738
R-squared	0.980946	Adjusted R-squared	0.95554
F(8, 6)	38.61133	P-value(F)	0.000133
Log-likelihood	-32.39210	Akaike criterion	82.7842
Schwarz criterion	89.15666	Hannan-Quinn	82.71632
rho	-0.072212	Durbin-Watson	2.093437

المصدر : من اعداد الباحث بناءاً على نتائج التقدير المحتسبة وفق برنامج Gretl

ب- عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي :يوضح هذا المؤشر أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي الداخلي فالسياسة النقدية التوسعية ستسهم في رفع معدلات التضخم وخلق حالة من عدم التأكد تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تفقد السياسات النقدية الانكماشية إلى ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكلفة القروض وزيادة تكاليف المشروع وانخفاض الاستثمار، كما يؤدي انخفاض الطلب الكلي الناجم عن السياسة النقدية الانكماشية إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار. وظهور هذا المتغير في هذا الأنموذج بإشارة موجبة يعد دلالة على التأثير الايجابي للسياسة النقدية في العراق بعد العام 2003، التي أسهمت في السيطرة على التضخم وعلى تقلبات سعر الصرف وفي دعم الاستقرار الاقتصادي، مما انعكس بشكل إيجابي على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- سعر الفائدة: يرتبط هذا المتغير من وجهة النظرية الاقتصادية بعلاقة عكسية مع الطلب الاستثماري، ولكن ظهوره بإشارة موجبة في هذا الأنموذج، يشير إلى أن الاتجاه الانكماشى للسياسة النقدية بعد العام 2003، تمكن من جعل أسعار الفائدة المحلية تقترب من المستويات العالمية، وأن تلك الإجراءات قد تركت أثرا ايجابيا على تدفقات FDI، وربما جعلت العوائد المتوقعة في الاقتصاد العراقي تبدو أكبر بكثير من معدلات الفائدة التي تدفعها المصارف في الدول المنافسة. (49)

د- معلمة سعر الصرف: أشرنا عند تحليل هذا المتغير إلى أن استقرار سعر صرف عملة البلد المضيف، يكون مدعاة لاطمئنان المستثمر وتشجيعه، وتشير نتائج هذا الأنموذج إلى أن الاتجاه الحالي لسياسة سعر الصرف قد أسهم في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي وترك تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

النموذج الثاني:

يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي متغير تابع لكل من الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي وحصّة الفرد من للناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري الى الناتج المحلي وعجز الموازنة الى الناتج المحلي وسعر

الفائدة وسعر الصرف والاتفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان، وتمت صياغة هذه العلاقة الدالية بالشكل الآتي:

$$FDI = f(I, GDP, Yd, MS / GDP, tra / GDP, BD / GDP, r, ex, G / GDP, bro)$$

تم الحصول هذا النموذج بعد إجراء بعض التعديلات على النموذج السابق، وذلك باستخدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع بدل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تم إضافة متغيرين جديدين هما الاتفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان. وأدت تلك التعديلات، إلى ارتفاع حجوم المعلمات بالمقارنة مع حجومها في النموذج السابق مما يعطي انطباعاً أكثر، عن دقة عن التأثيرات النسبية للمتغيرات المستقلة موضوعة البحث، بناء على تلك التغييرات جاء ترتيب المتغيرات، على وفق الترتيب الآتي:

المتغيرات التوضيحية ذات التأثيرات الإيجابية: هي كل من سعر الفائدة أولاً، عرض النقد ثانياً، والاتفاق العام ثالثاً، وسعر الصرف رابعاً، وحجم الائتمان رابعاً.

أما المتغيرات ذات التأثيرات السلبية: جاءت معلمة الحد الثابت أولاً لتوضح حجم الأثر السلبي الكبير لكل من العوامل الامنية والسياسية والمؤسسية، ثم جاء الميزان التجاري إلى الناتج المحلي ثانياً، وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي ثالثاً، والاستثمار المحلي جاء رابعاً. كما شهد هذا النموذج انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الخطأ المعياري للتقدير، مما أدى إلى ارتفاع مستوى معنوية المعلمات المقدرة بحسب اختبار t عند مستوى معنوية 0.05 مما يؤكد على أن أهمية هذه المتغيرات في شرح النموذج بالمقارنة مع النموذج السابق، باستثناء متغير حجم الائتمان الذي ظهر بمعنوية منخفضة كدلالة على ضعف تأثير هذا المتغير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما شهدت قيمة (F) المحسوبة ارتفاع ملحوظ كدليل على التحسن الكبير الذي طرأ على معنوية النموذج، فضلاً عن ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، وتشير قيمة D و R^2 إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وأن قيمة $(DW > R^2)$ كدلالة على النموذج الانحدار الحقيقي وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مستقرة. ويشكل عام كانت نتائج هذا النموذج الإحصائية والقياسية أفضل من النموذج السابق، وبذلك فهو أكثر دقة في توصيف محددات الاستثمار الأجنبي في العراق، وبالتالي يمكن القول إنه أكثر صلاحية للاستخدام في صنع السياسات وعملية اتخاذ القرار والتنبؤ حول مستقبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو العراق. وتشير

معلومات الأتمودج الى أن المتغيرات التي استخدمت في الأتمودج السابق قد حافظت على الإشارة نفسها ، كدلاله على أنها مارست التأثير نفسه في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الأتمودج ، أما المتغيرات الجديدة المضافة ، فقد أظهر متغير الأنفاق العام وجود تأثير ايجابي كبير ، وبما أن الجزء الأعظم من هذا الانفاق الحكومي هو انفاق استهلاكي فيمكن تفسير هذا الاثر الايجابي بدور هذا المتغير في توسيع حجم السوق، وجاء هذا المتغير في الترتيب الثالث في ترتيب المتغيرات ذات الأثر الايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المتغير الآخر المضاف فهو حجم الائتمان المصرفي ، وتميز بأثره الإيجابي الضئيل كدلالة على ضالة تأثير القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص على FDI

Model 2: OLS, using observations 1999-2013 (T = 15) Dependent variable: fdi

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
الحد الثابت	-52521.5	5961.5	-8.8101	0.0009	***
الاستثمار المحلي	-0.542559	0.0351783	-15.4231	0.0001	***
الناتج المحلي الاجمالي	0.404598	0.0611864	6.6125	0.0027	***
حصة الفرد من الناتج المحلي	-2.61354	0.85869	-3.0436	0.0383	**
عرض النقد الى الناتج المحلي	265.736	45.5385	5.8354	0.0043	***
عجز الموازنة الى الناتج المحلي	-112.968	17.2788	-6.5379	0.0028	***
الميزان التجاري الى الناتج المحلي	-331.296	61.2039	-5.4130	0.0056	***
سعر الفائدة	1285.7	234.63	5.4797	0.0054	***
سعر الصرف	11.1511	1.94428	5.7354	0.0046	***
الانفاق العام الى الناتج المحلي	25.7069	11.0944	2.3171	0.0814	*
حجم الائتمان	1.46E-05	0.000128395	0.114	0.9147	

Mean dependent var	-17.53333	S.D. dependent var	4493.931
Sum squared resid	1778116	S.E. of regression	666.7301
R-squared	0.993711	Adjusted R-squared	0.977989
F(10, 4)	63.20346	P-value(F)	0.000583
Log-likelihood	-108.9067	Akaike criterion	239.8134
Schwarz criterion	247.6019	Hannan-Quinn	239.7304
rho	-0.463179	Durbin-Watson	2.572729

المصدر : من اعداد الباحث بناء على نتائج التقدير المحسبة وفق برنامج Gretl

الأنموذج الثالث:

يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي متغير تابع لكل من الاستثمار المحلي وسعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي والاتفاق العام، وسعر الصرف ومعدل الانكشاف التجاري ومعدل التضخم السنوي وحصصة الفرد من الناتج وتمت صياغة هذه العلاقة الدالية بالشكل الآتي:

$$FDI = f (I, r, GDP, G, ex, opn, gP, Yd)$$

ومن هذا النموذج نلاحظ، أن نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية كانت جيدة ولا تختلف كثيرا عن الأنموذجين السابقين، اما النقطة التي تميز بها، فهي استبدال متغير عرض النقد بمتغير معدل التضخم كمؤشر للاستقرار السعري والنقدي وقد ظهر هذا المتغير المضاف بإشارة سالبة ذات قيمة مرتفعة كدلالة على التأثير السلبي الكبير للتضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن نعزو ذلك بشكل خاص الى المدة الأولى من البحث (1998-2003) التي هي جزء من فترة العقوبات الدولية وما شهدته من ارتفاع كبير في معدلات التضخم. والمتغير الاخر الجديد في هذا النموذج هو معدل الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهو عبارة عن نسبة (الصادرات+ الاستيرادات)/النتاج المحلي (الإجمالي)، واستخدم بدلا عن متغير الميزان التجاري الى الناتج المحلي وظهر هذا المتغير بإشارة سالبة كدلالة على التأثير السلبي للانكشاف الاقتصادي للعراق فأتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع يشير الى ارتفاع حجم المصادر الخارجية للنمو الاقتصادي في العراق وهذا الامر أنعكس سلبا على درجة الاستقرار الاقتصادي ، وعبر عن فشل السياسات الاقتصادية في تقليص الاعتماد على إيرادات النفط من خلال تنويع الانتاج . وتجدر الإشارة إلى انخفاض مستوى معنوية الاحصائية للمعلمة المقدره لهذا المتغير بحسب اختبار t عند مستوى معنوية 0.05 مما يؤكد على أن ضعف أهميته هذا المتغير في شرح التغيرات التي طرأت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو لاقتصاد العراقي مقارنة بمتغير الميزان التجاري الى الناتج المحلي الذي كان يتمتع بالمعنوية الإحصائية وفق اختبار t

Model 3 : OLS, using observations 1998-2013 (T = 16) Dependent variable: fdi

المتغيرات	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-ratio</i>	<i>p-value</i>	
الحد الثابت	-32232.6	5836.26	-5.5228	0.0009	***
الاستثمار المحلي	-0.430387	0.0394946	-10.8974	<0.0001	***
سعر الفائدة	493.167	171.063	2.883	0.0236	**
الناتج المحلي الاجمالي	0.306744	0.0745761	4.1132	0.0045	***
الاتفاق العام	0.152944	0.0435523	3.5117	0.0098	***
سعر الصرف	12.6957	3.04989	4.1627	0.0042	***
معدل الانكشاف	-27.0107	21.9737	-1.2292	0.2587	
معدل التضخم	-78.7325	27.2428	-2.8900	0.0233	**
حصة الفرد من الناتج المحلي	-2.79514	1.17462	-2.3796	0.0489	**

Mean dependent var	55.5625	S.D. dependent var	4351.384
Sum squared resid	6562915	S.E. of regression	968.2764
R-squared	0.976893	Adjusted R-squared	0.950484
F(8, 7)	36.99169	P-value(F)	0.000048
Log-likelihood	-126.0979	Akaike criterion	270.1957
Schwarz criterion	277.149	Hannan-Quinn	270.5518
rho	-0.348800	Durbin-Watson	2.67222

المصدر : من اعداد الباحث بناء على نتائج التقدير المحتسبة وفق برنامج Gretel

الاستنتاجات.

- بناء على التحليل النظري ونتائج القياس الاقتصادي توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:
- 1- تشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجموعة العوامل التي تدفع الشركات الدولية لنقل مواقعها التوطنية إلى الدول المضيفة، وتتضمن المحددات الخارجية، التي تخص جانب العرض، وتتعلق بالسياسات الإنتاجية للشركات الدولية، والمحددات الداخلية الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، التي تمثل جانب الطلب، وتكون تحت سيطرة الدول المضيفة، وهي قادرة على تطويعها من خلال تحسين مناخ الاستثمار.
 - 2- يشمل مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المضيف، ويرتبط بالمحددات الاقتصادية أكثر من بقية العوامل لكون الأخيرة تسهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها، وطبيعة عناصر الجذب أو الطرد للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البيئة.
 - 3- أظهر تحليل قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق ضالة تلك التدفقات مقارنة بمجموعة الدول العربية والدول النامية والمجموعات الدولية الأخرى، كما أظهر تحليل نسب تلك التدفقات إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وإلى الناتج المحلي الإجمالي ضالة تلك النسب أيضاً، وأنها لا تتلاءم مع حاجات العراق المتنوعة والمتعددة وبخاصة في مجالات إعادة اعمار البنية التحتية وتشغيل البنية الإنتاجية.
 - 4- أكد تحليل محددات الاستثمار الأجنبي في العراق، على أن تلك المحددات قد ارتبطت بغياب الاستراتيجية الواضحة للتنمية، وبحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والافتقار إلى التشريعات الاقتصادية والفساد الإداري والمالي، فضلاً عن ضعف البنية التحتية، ونقص المعلومات وعدم وضوح الفرص الاستثمارية وضيق السوق وضعف النظام المالي والمصرفي.
 - 5- أظهر التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ما يأتي:
أ- أن المتغيرات التي أسهمت بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، جاءت على وفق قوة تأثيرها الإيجابي كالاتي: سعر الفائدة، عرض النقد، الإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الائتمان.

ب- أن المتغيرات ذات التأثير السلبي جاءت على وفق قوة تأثيرها السلبي كالاتي: عدم الاستقرار السياسي والفساد والمحددات القانونية والإدارية والمؤسسية، التضخم، العجز في الموازنة وفجوة الموارد الخارجية، والاكتشاف الاقتصادي، وحجم السوق.

ج- أظهرت النماذج التأثير السلبي الكبير للعوامل غير الاقتصادية، المتصلة بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والمحددات القانونية والإدارية والمؤسسية والثقافية والاجتماعية.

المقترحات:

يقتضي جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي العمل المنسق على عدة جبهات لتفعيل دور السياسات الهادفة الى:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية من خلال رفع كفاءة الاتفاق العام والتوجيه الأمثل للإيرادات العامة، وتقليص معدلات التضخم، وضبط أسعار الفائدة وعدم المغالاة في أسعار الصرف ووضع سياسات ائتمانية تهدف الى دعم فرص القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، فضلا عن ضرورة التنسيق بين السياسات، لتجنب التعارض بين الأهداف والوسائل المستخدمة.

2- تطوير البنية الأساسية في العراق، لاسيما الشروع بإنشاء السكك الحديدية والطرق السريعة التي تربط بين محافظات العراق أولا ومع دول الجوار ثانيا، إلى جانب التوسع في إنشاء المطارات في المحافظات. وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال.

3- تطبيق سياسة انتقائية، تمنح حوافز أكبر للأنشطة المرغوبة من خلال ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات المطلوب توجيه الاستثمارات إليها، ومنح معاملة تفضيلية للاستثمارات في الأنشطة التصديرية والأنشطة التي تتصف بارتفاع ترابطاتها الإنتاجية، والأنشطة التي تقدم برنامجا لتأهيل وتدريب القوى العاملة والأنشطة كثيفة للعمل والأنشطة التي تعمل على استخدام المواد الخام المحلية المتوفرة.

4- تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل بنظام النافذة الواحدة -الذي يستخرج منها المستثمر كافة التراخيص المطلوبة- وإعداد الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة في تقديم كافة أنواع النصح والتوجيه للمستثمرين الأجانب.

- 5-تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية من خلال دمج قوانين الاستثمار في قانون موحد للاستثمار يحتوي على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة، والقوانين ذات الصلة بإنشاء وعمل وتصفية الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية.
- 6-إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار وإنشاء مؤسسة للترويج، تضطلع بمهمة تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار، والتعريف بالسوق في الداخل والخارج.
- 7-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص من خلال تفعيل إجراءات الخصخصة وإزاحة كافة العراقيل التي تعمل على عرقلة مشاركته في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- 8-إصلاح النظام المصرفي ليتوافق مع متطلبات المرحلة، ومنح حرية أكبر لإقامة المصارف الخاصة
- 9-تطوير سوق نشطة لأوراق المالية، توفر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتحقق تنوعا في أدوات التمويل المالي، بما يتيح الفرصة أمام المتعاملين للاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.
- 10-ضرورة النهوض بمناطق الاستثمار ومناطق التجارة الحرة: لتهيئة الأماكن الصناعية للمستثمرين وتوفير الخدمات الأساسية وتحسين البنية الاقتصادية لها.
- 11-ضرورة التكامل بين سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة دعم الاستثمار الخاص.
- 12-ضرورة مراعاة خصائص الاقتصاد العراقي، الذي يتميز بارتفاع أهمية العوامل غير الاقتصادية (العشوائية وغير المنتظمة)، من خلال تعزيز الدور الاجتهادي في تفسير النماذج القياسية.

الهوامش والمصادر

- (1) Hirschman, Albert O. (1967) *the Strategy of Economic Development*. New Haven: Yale Univ. Press. P83
-Stanley L.Brue (2008) "**Macroeconomics**" 17th ed. New York, The McGraw Hill companies, p153.

(2) صندوق النقد الدولي(2008) " دليل ميزان المدفوعات" الطبعة السادسة

(3) خضر، حسان(2004) " الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف وقضايا" سلسلة جسر التنمية، العدد 32 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 3.

- (4)Kinda, T. (2010), "**Investment Climate and FDI in Developing Countries: Firm-Level Evidence**", World Development, Vol. 38, No. 4, 498-513.

(5)Cleeve, E. (2008), "**How Effective Are Fiscal Incentives to Attract FDI to Sub-Saharan Africa?**", The Journal of Developing Areas, Volume 42, Number 1, Fall, 135-153.

(6),Alvaro Ecsribano et al(2008). **investment climate assessment based on Olley and Pakes decompositions: methodology and application to Turkey's investment climate survey**, Spain, working paper, Universidad Carlos 111 de Madrid, june, p1.

(7)World Bank, world development report (2005) "**a better investment climate for everyone**" , p20-22

(8) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(1993) " مناخ الاستثمار للدول العربية 1993" الكويت

(9) علي، عبد القادر علي(2004) "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" سلسلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، ص5

(10) UNCTAD "**World Investment Report 2002 Transnational Corporations and Export Competitiveness' Overview**" New York and Geneva, 2002, pp 4-6

(11) Lall, P, Norman, D.W, and Featherstone, A. M. (2003). "**Determinants Of Us Direct Foreign Investment In The Caribbean**", Applied Economics, 35 (13): 1485-1496.

(12)Asiedu, Elizabeth (2002), "**On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?**" Journal of World Development, Vol. 30, No.1 pp.107-119

(13)Denisia, Vintila, (2010), "**Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories**", European Journal of Interdisciplinary Studies pp.107-108
<http://ejist.ro/files/pdf/357.pdf>

(14) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(1993) " مناخ الاستثمار للدول العربية 1993" الكويت

(15) Dunning, J. H. (1993). *Multinational enterprises and the global economy*. Wokingham, Berkshire: Addison Wesley.

(16)Shang-Jin Wei (2000) "**How Taxing Is Corruption On International Investors?**" "The Review of Economics and a t Statistics, February, VOL. LXXXII,NUMBER 1,p6

(17) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الأعداد 2006 - 2011، الكويت.

- (18) نص القانون على منح المستثمر مزايا وإعفاءات و ضمانات وتحديد الالتزامات الواجبة عليه، ومن أبرز المزايا منح المستثمر حق تملك أراضي وعقارات الدولة، وإخراج رأس المال وعوائده، واستئجار الأراضي اللازمة للمشروع لمدة 50 سنة قابلة للتجديد، والتأمين على المشروع، وفتح حسابات مصرفية لدى أي مصرف عراقي أو أجنبي. أما الضمانات فمنها، منح المستثمر حق استخدام عمال اجانب في حال عدم وجود عراقيين يمتلكون المؤهلات المطلوبة، عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري، وتمتع المشروع بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من بدء التشغيل التجاري.
- (19) The World Bank، **doing business**، different volumes،
(20) أكرم فاضل سعيد قصير، **دور قانون الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق** مجلة التشريع والقضاء http://www.tqmag.net/body.asp?field=news_arabic&id=742
(21) مظهر محمد صالح، **ملامح الاقتصاد السياسي للصراع في العراق**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 13-7-2014،
<http://iraqieconomists.net/ar/2014/07/13/7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7/>
- (22) CGFS (2005) **"Foreign direct investment in the financial sector - experiences in Asia, central and eastern Europe and Latin America"** pp 1-4
<http://www.bis.org/publ/cgfs25.pdf>
- (23) مؤشر عدم الاستقرار السياسي يبين مستوى التهديد الذي تتعرض له الحكومات نتيجة الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الاجتماعية. وتستمد نتائج المؤشر من خلال الجمع بين التدابير الضائقة الاقتصادية وما ينجم عنها من اضطرابات سياسية واحتجاجات اجتماعية، موقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية
http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&r=0
(24) حسن محمد الرفاعي (2014) **"أركان بيئة الأعمال المساهمة في تنمية العالم الإسلامي"** بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة" جامعة الأزهر 2007، ص 6-8
(25) البنك الدولي **"العراق، تقييم مناخ الاستثمار 2012"** ص 8-9
- (26) Quazi، R. M. (2007)، **"Investment Climate and Foreign Direct Investment: A Study of Selected Countries in Latin America"**، Global Journal of Business Research، Volume 1، Number 2، 1-13.
- (27) Asiedu، E.، (2006)، **"Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources، Market Size، Government Policy، Institutions and Political Instability"**، World Economy، 29، pp. 63-77.
- (28) Hailu، Z. A. (2010)، **"Demand Side Factors Affecting the Inflow of Foreign Direct Investment to African Countries: Does Capital Market Matter?"**، International Journal of Business and Management، Vol. 5، No. 5، May، 104-116.
- (29) Zheng، P (2009)، **"A Comparison of FDI Determinants in China and India"**، Thunderbird International Business Review، Vol. 51، No. 3، May/June، 263-279.
- (30) Mateev، M (2009)، **"Determinants of Foreign Direct Investment in Central and Southeastern Europe: New Empirical Tests"**، Oxford Journal، Fall، Vol. 8، N. 1، 133-149.

(31) Seyed Mohammad Alavinasab (2013) "**Determinants of Foreign Direct Investment in Iran**". International Journal of Academic Research in Business and Social Science. 2013; 3(2) (258–269)

<http://www.hrmars.com/admin/pics/1614.pdf>

(32) الههوج، حسن بن رقدان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد المغربي العربي: دراسة قياسية مقارنة، مؤتمر "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص 95

(33) Calvo, Guillermo ; Leiderman, Leonardo ; Reinhart, Carmen (1993)" **Capital Inflows and Real Exchange Rate Appreciation in Latin America: The Role of External Factors**, IMF Staff Papers, Working Paper No. 92/62 ,

http://www.jstor.org/stable/3867379?seq=1#page_scan_tab_contents

(34) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الأعداد 2000-2013، الكويت.
(35) محمد عبد العزيز عبد الله (2005) " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية " دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 6

(36) Asiedu, E. (2002), "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Different?", World Development, Vol. 30, No. 1, Developing Countries: Is Africa pp. 107–19

(37) Greg Fischer(2013), "**Investment Choice and Inflation Uncertainty** , London School of Economics , February <http://personal.lse.ac.uk/fischerg/Assets/Fischer%20-%20Inflation%20Investment%20-%20Feb2013.pdf>

(38) De Melo J(1998)" **The effects of financial liberalization on savings and investment in Uruguay** " Economic Development and Cultural Change ,vol. .2 ,No34

(39) Kinda, T. (2010), "**Investment Climate and FDI in Developing Countries: Firm-Level Development**, Vol. 38, No. 4, pp498–513. **Evidence**", World

(40) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1996) "تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 1996" الكويت، صص 40-45

(41) Pärletun, J. (2008), "**The Determinants of Foreign Direct Investment: A Regional Analysis with Focus on Belarus** pp5-6

<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOid=1336912&fileOid=1646641>

(42) Artige.L., Nicolini. R. (2005), "**Evidence on the Determinants of Foreign Direct Investment: The Case of Three European Regions.**"

<http://pareto.uab.es/wp/2005/65505.pdf>

(43) عبد الرحمن يسرى أحمد، محمد علي الليثي(1987)، التحليل الاقتصادي (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص84-85

(44) P.Rao and R.L. Miller(1972) "**Applied Econometric**" Prentice –Hill OF India, New Delhi, , pp3-5

(45) Barreto H., Howland F (2006). **Introductory econometrics. Using Monte Carlo simulation with Microsoft Excel**, Cambridge university press PP 491-493

(46) Clarke, Kevin A. (2005). **The phantom menace: Omitted variable bias in econometric Research** .Conflict Management and Peace Science22): 341–352

<https://www.rochester.edu/college/psc/clarke/405/Omit.pdf>

(47)Gujarati, Damodar. (2004)."**Basic Econometrics**", 4th ed. New York: McGraw-Hill ,pp 806-807

(48)B.H .Chenery &M.Syrquin (1977) "**Patterns Of Development.1950-1970**". Oxford University Press.P.7

(49) علي توفيق الصادق وآخرون (1996) "**السياسات النقدية في الدول العربية**" صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص 61

الملحق الاحصائي

trad	gP	BD	MS	Yd	GDP	I	FDI/GDP	FDI	year
- 177.985	14.8	-400.071	1351.876	359	18640	816.232	6.180258	1152	1998
-328.545	12.6	-314.487	1483.836	608	21562	13871.2	6.307393	1360	1999
- 638.339	4.9	-365.666	1728.006	841	23328	28208.86	-25.9774	-6060	2000
-1271.05	16.4	-780.481	3995.11	691	25689	45824.96	-50.9907	- 13099	2001
418.7	19.3	-54.716	3383.206	665	40344.9	33182.62	-8.21665	-3315	2002
152.6	32.6	163.798	5773.601	395	26990.4	8295.654	7.172921	1936	2003
-349.23	27	865.248	10148.63	926	41607.8	4327.981	1.04788	436	2004
369.52	37	14127.72	11399.13	1206	43438.8	8650.595	1.742682	757	2005
1182.19	53.2	10248.87	15460.01	1629	47851.4	1721.247	1.178649	564	2006
2296.45	30.8	15568.22	15568.22	2966	48510.6	5657.259	2.871537	1393	2007
3355.49	30.2	20849	28189.93	4258	51717	9948.695	4.464683	2309	2008
7108.9	31.4	2642	37300.03	3756	54720.8	5919.81	3.013479	1649	2009
14435.6	2.4	44022	51743.49	4466	58495.9	10155.45	2.569411	1503	2010
3904.8	5.6	30050	62474	5600.5	63650.4	14887.09	3.195581	2034	2011
4637.3	6.1	14678	63735.87	6300.1	70201.3	15902.88	3.385977	2377	2012
3979.29	1.9	19127.95	70535	6500	73158	17102.55	8.055168	5893	2013